١- ن النظام أو النسق لا يمكن النظر إليه كوحدات مجزأة بل لكي نستطيع فهمه فهما واضحا نجد لزاما علينا أن نفهمه ككل متساند بين أجزائه اعتماد متبادل، حيث إن كل هذه الأجزاء تعمل فيتساند متبادل أو في معية من أجل النسق ككل
٢- أن التبادل كظاهرة عامة تحكمه معايير وقواعد وقوانين منتظمة تجعله مستمرا وتحكم هذه المعايير السلوك البشرى ولا يمكن أن نفرق بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي لأنها تنظر إلى العملية ككل أو في معية وفى تساند متكامل

٣- تكون السلعة محل التبادل لها قيمة مادية ، كما لها قيمة معلومية أو اجتماعية في الآن عينه ، ويحوى التراث الألنثروبولوجي كثيرا من القرائن على ذلك كنظام المهر في بعض القبائل الإفريقية وما يتضمنه من دفع مهر العروس من أربعين بقرة أو سلع معينة في حالة الأسر الفقيرة حتى يتماشى ذلك م الرمز في مقابل أخذ امرأة من أسرة أخرى ، أي مبادلة السلع المادية بالنساء التي اعتبرها كل من ستروس ومالينوفسكي سلع متضمنة في التبادل الاجتماعي على حد تعبيرهم ، بناء علية يجدر النظر إلى عملية التبادل كظاهرة عامة ورؤية كل الأبعاد والعوامل المتنوعة التي تؤثر فيها كوحدة متشابكة .

٣- يمكن اعتبار التبادل كمدخل لدراسة المجتمع على أساس أن التبادل كنظام يتخلل كل أنواع التفاعل في المجتمع أو النسيج الاجتماعي ، ولابد من النظر إليه كشبكة تشد أجزاء المجتمع إلى بعضها بعضا ، ويمكن من التركيز على كيفية تحليل المجتمع بهذا المنظور التبادلي حتى يتسنى فهم النظام الاقتصادي وعلاقته وتاثره بكل الجوانب الاجتماعية والثقافية وتحليله أمبيريقاً.